



جامعة الدول العربية

الإستراتيجية العربية

للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠





الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠



٦	تمهيد
٧	الملخص التنفيذي
٨	١ مقدمة
١٠	٢ التحديات والقضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية
١٠	١-٢ الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية
١٢	٢-٢ ديموغرافية العمران
١٣	٣-٢ الأراضي والتخطيط
١٤	٤-٢ الإدارة والتشريعات الحضرية
١٥	٥-٢ الاستدامة البيئية العمرانية والتغيرات المناخية
١٦	٦-٢ الانتاجية والاقتصاد الحضري
١٨	٣ الإستراتيجية
١٨	١-٣ الرؤية
١٩	٢-٣ أهمية الإستراتيجية
٢٠	٣-٣ الغايات والأهداف
٢٨	٤ آليات التنفيذ
٢٨	١-٤ الآليات الوطنية
٢٩	٢-٤ الآليات الإقليمية
٣١	٣-٤ آليات مشاركة برنامج موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية
٣١	٤-٤ الخطوة التالية
٣٢	٥ ملحق - فريق العمل

المحتويات

الإستراتيجية العربية

للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠

المخلص التنفيذي

تشكل الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتعتبر خطوة هامة لتعزيز أواصر التكامل الإقليمي في الوطن العربي. وتهدف إلى اقتراح غايات وأهداف إستراتيجية لتنمية قطاع الإسكان ومواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، من خلال ربطها بمفهوم التخطيط العمراني، وتعزيز دور المشاركة المجتمعية في التنمية واتخاذ القرار. وتغطي الإستراتيجية النطاق الجغرافي الحضري لمجموعة الدول العربية البالغ عددها اثنين وعشرين دولة^١. وتكمن أهمية الإستراتيجية في عنصرين أساسيين، أولهما ضرورة تكوين منظومة للتنمية الحضرية على المستوى الإقليمي، وثانيهما ضرورة تفعيل التعاون بين الدول العربية بعضها البعض لتبادل الخبرات. وتتنوع النتائج الايجابية المتوقعة من الإستراتيجية وتنقسم إلى نتائج على المدى القريب وأخرى على المدى المتوسط. وتتمثل أهم النتائج الفورية في توحيد مفاهيم ومعايير التنمية الحضرية والإسكان المستدام بين الدول العربية، والاستفادة من التجارب الناجحة السابقة، ودمج أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها بالتوجهات الدولية. أما على المدى المتوسط فتتمثل النتائج الايجابية في سعي كل دولة للمحافظة على الموارد وحسن استغلالها وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة والحد من الفقر وتطوير المناطق غير الرسمية من خلال معالجة الفوارق التنموية بين الدول العربية.

وللوقوف على الوضع الحالي للتنمية الحضرية تم تحديد وتصنيف القضايا والتحديات المرتبطة بكل من المجالات الآتية:
الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية، ديموغرافية العمران، الأراضي والتخطيط، الإدارة والتشريعات الحضرية، الاستدامة البيئية العمرانية وقضايا التغيرات المناخية، الإنتاجية والاقتصاد الحضري. ثم تم التوصل إلى صياغة الرؤية المستقبلية ونصها كالآتي:

(مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة وتوفير مستوى حياة أفضل في الوطن العربي) ولتحقيق هذه الرؤية تم بلورة ست غايات رئيسية يندرج تحتها خمسة وثلاثون هدفاً في جميع مجالات التنمية الحضرية المرتبطة بالإسكان وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية، وتتضمن الغايات: **ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش، وضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية، وتخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية، وتطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية، وتحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية، وتعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.** يبلغ المدى الزمني للإستراتيجية خمسة عشر عاماً حتى ٢٠٣٠، على أن يتم مراجعتها كل خمس سنوات، ويتبعها مخطط تنفيذي لمدة خمس سنوات. كما تضمنت الإستراتيجية آليات للتنفيذ على ثلاث مستويات:

- آليات وطنية: وهي آليات تنشئها كل دولة طبقاً لخصوصيتها وأولوياتها، على ان يتم تحديد مؤشرات قياس الاستدامة.
- آليات إقليمية: على مستوى الدول العربية مجتمعة والتي تتيح التنسيق لتحقيق التكامل بينهم.
- آليات تشاركية: مع برنامج موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية.

وتخلص الإستراتيجية إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الدول العربية، بحيث تمثل كل دولة جزء من الكل. وان تعد كل دولة آلياتها وتحدد أولوياتها في إطار الرؤية والإستراتيجية. هذا بالإضافة إلى أهمية دمج الاستراتيجيات الوطنية مع الأهداف الإقليمية والتي تتماشى مع الأجندة الدولية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٢ والمناطق النائية و الريفية حسب الاقتضاء.

تمهيد

قرر مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته الثلاثين المنعقدة في ديسمبر ٢٠١٣ إعداد الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة حيث تولي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أهمية كبيرة لوضع استراتيجيات وبرامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، بدعم فني من موئل الأمم المتحدة.

وقد قام فريق عمل يتكون من ممثلي سبعة دول من اللجنة العلمية الفنية لإدارة البيئة والإسكان وتتضمن (المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية) بإعداد هذه الإستراتيجية، في حين قام ممثلو جميع الدول العربية الاثنان والعشرون^١ بمراجعة الإستراتيجية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وموئل الأمم المتحدة لتدقيقها والوصول إلى اتفاق حول وثيقة تعمل في إطارها جميع البلدان العربية. كما قامت مجموعة من الإدارات المعنية من برنامج الأمم المتحدة للمستقرات البشرية بمراجعة الإستراتيجية وإبداء الرأي الفني من خلال فريق عمل المكتب الإقليمي للدول العربية.

وعلى الصعيد الدولي، تقدم الوثيقة منهجية لتحديد أهداف التنمية المستدامة (SDG) في المنطقة العربية، وخاصة الهدف الحادي عشر: (جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على المجابهة ومستدامة) وغيرها من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وذلك عن طريق مواجهة التحديات الرئيسية للإسكان والعمران نحو أجندة عمرانية جديدة للدول العربية.

وتقترح الإستراتيجية مجموعة من الأهداف والغايات لتطوير قطاع الإسكان والقطاعات المرتبطة به لتحقيق عمران متكامل وشامل ومستدام على المستوى الإقليمي العربي، على أن يتم تطوير وتطويع هذه الأهداف طبقاً لظروف كل دولة على المستوى الوطني.

وكانت الدورة التاسعة والعشرون لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (ديسمبر ٢٠١٢) قد أكدت على إنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية. في حين أقر مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة الرابع والعشرون بأهمية التعاون بين إدارة البيئة والإسكان بجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للدول العربية بالموئل عبر المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية، لتحقيق أهداف العمران المستدام في الدول العربية.

١ الدول العربية الاثنان والعشرون بالترتيب الأبجدي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية.

الإستراتيجية العربية

للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠

١ مقدمة

وفي إطار هذه الإستراتيجية تم تحليل واقع العمران العربي استناداً إلى بعض المؤشرات الرقمية (الكمية) ذات الصلة، وتحليل إجابات لاستمارات استبيان تم الحصول عليها من الدول العربية، ومناقشات ونتائج ورشة العمل التشاركية، للوقوف على أهم القضايا والأهداف المشتركة.

في حين تم تصنيف القضايا والأهداف وفق المحاور الخاصة بتقرير حالة مدن العالم ٢٠١٢ / ٢٠١٣ والذي يطرح مؤشر ازدهار المدن^٤، ويعرف المدينة المزدهرة بأنها هي التي توفر (١) الإنتاجية، (٢) البنية التحتية المتطورة، (٣) جودة الحياة، (٤) العدالة والشمولية الاجتماعية، (٥) الاستدامة البيئية، مع الوضع في الاعتبار خصوصية كل بلد عربي، والتركيز على التحديات التي تواجهه.

وتتسق هذه الإستراتيجية مع العديد من الوثائق والاستراتيجيات العربية المرتبطة بموضوع التنمية المستدامة في الدول العربية، ومن أهمها: الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٢٥ الذي أقرته القمة العربية في بغداد عام ٢٠١٢.

تعد المنطقة العربية موطناً لأقدم الحضارات في العالم وواحدة من أكثر المناطق من حيث نسبة التحضر. وقد تضاعف عدد السكان في المنطقة العربية أكثر من أربعة أضعاف في الفترة ١٩٧٠ - ٢٠١٠، حيث بلغ عدد سكان الدول العربية عام ٢٠١٠ حوالي ٣٥٧ مليون نسمة، يعيش حوالي ٥٦ ٪ منهم في المدن. وبحلول عام ٢٠٣٠ - من المتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالي ٤٨٧ مليون نسمة، حوالي ٦٣٪ منهم سوف يعيشون في المدن وهوامشها. لذا أصبح من الضروري الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة لاستيعاب هذا التحضر السريع بصورة إيجابية.

وقد أحرزت العديد من الدول العربية تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، وخاصة في مجال الصحة والتعليم، إلا أن النمو الاقتصادي جاء محدوداً في تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية الحالية، ربما بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وغياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال في بعض الأراضي العربية.

هذا بالإضافة إلى أن ١٨ ٪ من السكان في المنطقة يعيشون تحت خط الفقر، مع وجود تفاوت اقتصادي بين البلدان العربية، في حين تواجه معظم البلدان العربية التحدي المتمثل في توفير فرص عمل كافية للشباب في ظل وجود ٦٠ ٪ من السكان في الفئة العمرية الأقل من ٢٥ سنة^٣.

وعلى الرغم من حجم الاستثمارات الكبير في غالبية البلدان في البنية التحتية، وتحسن أحوال السكن ودعم الغذاء والماء والطاقة، فإن بعض البلدان الأخرى لا تزال تعاني من آثار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وفي نفس الوقت توفير المساكن بأسعار مناسبة.

ولا تزال الفوارق كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك بين البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل.

لذا تضع (الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة) رؤية عربية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية لتفعيل التضامن والتعاون العربي وتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تحقيق جودة الحياة للمواطن العربي في موطنه، وأن تحتل المنطقة العربية مكانة مرموقة عالمياً. وتشكل الإستراتيجية إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وتستند إلى عدد من المرجعيات الرئيسية على المستويين الدولي والإقليمي.

٤ مؤشر ازدهار المدن هو منهج جديد قدمه مؤنل الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ لتحقيق الازدهار في المناطق الحضرية. هذا المنهج يساعد المدن على التوجه نحو مستقبل عمراني أكثر ازدهاراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبيئياً. إذ يقيس تقدم المدن الحالي والمستقبلي نحو تحقيق الازدهار، ويساعد صناعات القرار في اتخاذ قرارات سياسية رشيدة.

٣ مصدر البيانات الإحصائية:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). World Population Prospects: The 2015 Revision

٢ التحديات والقضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية

١-٢ الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية

وبوجه عام، يتمثل التحدي الرئيسي للحكومات في الدول العربية في توفير الخدمات الحضرية الأساسية والبنية التحتية بما يواكب زيادة معدلات التحضر، إذ تفتقر المدن إلى الموارد والقدرات الإدارية للتعامل مع الطلب المتزايد على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وخدمات الطاقة والنقل العام والمرافق العامة ومرافق الصحة والتعليم، كما يظهر هذا العجز بصورة أكبر في الريف.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية فيما يلي:

- عدم قدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن.
- ارتفاع تكلفة الأراضي المتمتعة بالمرافق والصالحة للسكن.
- عدم توفر آليات محددة للتمويل، وعدم استغلالها على نطاق واسع.
- عدم توافق معدلات الحصول على الخدمات الأساسية وفق المعايير التخطيطية العالمية.
- تزايد الفجوة السكنية بين العرض والطلب لمحدودي الدخل وسوء توزيع الوحدات.
- عدم وجود منظومة لإدارة الرصيد السكني بما يضمن الصيانة واستغلال كافة الوحدات الشاغرة.
- عدم التكامل بين أماكن السكن وفرص العمل.
- عدم تركيز القطاع الخاص على توفير مساكن لفئات الدخل المتوسط والمنخفض.
- انتشار نمط التملك في الوحدات السكنية وضعف نمط الإيجار الآمن.
- ارتفاع أسعار مواد البناء وضعف استخدام تقنيات البناء الحديثة والمستدامة.
- وجود نسبة من السكان الذين لا يحصلون على إمدادات مياه مأمونة وصرف صحي ملائم.
- عدم كفاءة وكفاية وسائل النقل العام وشبكة الطرق.

يعد قطاع الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية من القطاعات الأساسية المؤثرة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وهو ما يحتم وجود سياسات واستراتيجيات فعالة وقابلة للتنفيذ تتيح السكن الملائم للجميع وتنمية حضرية مستدامة في المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمقر في تونس عام ٢٠٠٤، والذي تم تفعيله في ٢٠٠٨، حيث تنص المادة ٣٨ على أنه (لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ويوفر الرفاهية والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق)،

وبناء عليه فإن بعض الدول قد أحرزت تقدماً كبيراً في زيادة وتنوع المعروض من المساكن ذات الأسعار المناسبة، كما أحرزت بعض البلدان تقدماً في القضاء على الأحياء غير الرسمية والفقيرة بالاستعانة ببرامج التطوير وإعادة التوطين، من خلال شراكات بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص.

وبشكل عام، تراجع إنتاج السكن الرسمي في بعض الدول العربية لمنخفضي ومتوسطي الدخل بسبب عدم وجود آليات تمويل للإسكان إلا لذوي الدخل المرتفع، والقدرة المحدودة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير المسكن المناسب، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المساكن، حيث يعجز العرض عن تغطية الطلب المتزايد على السكن الملائم، المشكلة التي تتفاقم بسبب المضاربة عليها، وعمليات التسجيل طويلة الأجل والمكلفة وكذلك صعوبة الحصول على الوثائق القانونية اللازمة للحصول على القروض العقارية، مما أدى إلى استمرار النمو السكاني غير المتحكم فيه وتوجيه الضغط العمراني إلى المناطق غير المتاحة للتعمير، أو في مناطق غير آمنة أو في المباني القديمة المتهاككة.

ومن ناحية أخرى، انتقدت بعض مشاريع الإسكان الاجتماعي في بعض الدول لاختيارها مواقع بعيدة عن مراكز العمل والخدمات الأساسية والتجارية والعامة، وعدم كفاية وسائل النقل العام والمرافق غير المكتملة.

الإستراتيجية العربية

للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠

٢-٢ ديموغرافية العمران

وضعت بعض الدول العربية سياسات لتوجيه الاستثمارات إلى المدن الثانوية والجديدة، لتحسين الروابط الاقتصادية بين الحضر والريف، وتحقيق تنمية أكثر إنصافاً من الناحية الاقتصادية عبر البلاد، ومع ذلك لا تزال التنمية غير المتوازنة تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة، نظراً لمحدودية نتائج سياسات الدول لتنمية الريف، إذ يعيش الغالبية العظمى من سكان الحضر في الدول العربية في التجمعات الحضرية الكبيرة التي توفر فرص العمل والخدمات الاجتماعية، مما نتج عنه هجرة السكان من الريف إلى الحضر، ونزوح السكان من المدن الصغيرة إلى المدن المتوسطة والكبرى.

كما أدت التحولات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة إلى تزايد الهجرة للعمل داخل الدولة، أو من دولة لأخرى عبر المنطقة العربية. بالإضافة إلى النزوح الناجم عن الظروف المناخية والسياسية، المتمثلة في الكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر، والاحتلال الأجنبي وتراجع الأوضاع الأمنية في العديد من البلدان العربية والبلدان المتاخمة. هذه الهجرات، داخل الدولة أو من دولة لأخرى، أسفرت في بعض الأحيان عن انتشار المناطق غير الرسمية على أطراف المدن، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وارتفاع معدلات التحضر والإخلال بالتوازن في توزيع الكثافة السكانية. كذلك فإن التفاوت في الأوضاع الاجتماعية يمثل تحدياً في العديد من البلدان العربية، ويكون أكثر وضوحاً داخل المدن من حيث ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين الإناث، وتهيش بعض الفئات مثل كبار السن والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، ومحدودية فرص السكان الأكثر فقراً في التعليم نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم. كما تواجه معظم الدول العربية تحدياً آخر يتمثل في وجود حوالي ٦٠٪ من السكان من الشباب دون سن ٢٥ سنة، يعانون من محدودية فرص العمل، ونقص الموارد وآليات الدعم، إلى جانب ضعف المشاركة في عمليات صنع القرار. وبالتالي، يجب النظر في تعزيز دور الشباب واستغلال طاقاتهم للمشاركة في التنمية وتجنب الآثار السلبية كانتشار العنف وظاهرة الإرهاب، وأيضاً تعزيز دور المرأة في عملية التنمية.

ويمكن تلخيص أهم القضايا الديموغرافية للعمران فيما يلي :

- عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية.
- تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر.
- النزوح بسبب الاحتلال والأوضاع الأمنية والكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر.
- محدودية مساهمة المرأة والشباب في التنمية.
- عدم التوازن بين الحضر والريف في التنمية.
- ازدياد معدلات الفقر في المناطق الحضرية.
- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.

٣-٢ الأراضي والتخطيط

انتهجت بعض الدول العربية نهج الشمولية والتكامل في تخطيط المدن الجديدة كدافع للتنمية الاقتصادية، فبدأت الربط بين الاستعمالات السكنية وفرص العمل فضلاً عن توفير وسائل النقل المستدامة من خلال إعداد المخططات القومية. كذلك، شرعت العديد من البلدان في إعداد الخطط الإستراتيجية للتطوير العمراني للمدن القائمة حيث ساهمت هذه الخطط - بعد مشاورات مع شركاء التنمية بهدف تحقيق متطلبات التنمية المحلية - في اتخاذ القرارات في مجال التخطيط، وتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وزيادة مشاركة القطاع الخاص لتنفيذ مخططات المدن والمستقرات والمخططات الإقليمية، وضمان استدامتها مع الوضع في الاعتبار المناطق التاريخية والأثرية.

في حين أظهرت الدراسات في بعض الدول الحاجة لتحقيق ترابط بين التخطيط الاقتصادي من جهة، وجهود التخطيط العمراني المستدام والإدارة الحضرية ومتطلبات الخدمات الأساسية من جهة أخرى.

ولا يزال التناقض بين الهياكل المؤسسية، والمناهج النظرية للتخطيط العمراني المستدام يمثل إشكالية. إذ غالباً ما تفتقر الدول إلى نظم شاملة لإدارة الأراضي والملكيات، وتوفير الأراضي بأسعار مناسبة، وحماية الموارد الطبيعية من التوسعات العشوائية على الأراضي الزراعية في بعض الدول. حيث كانت جامعة الدول العربية قد أقرت في ميثاقها العربي لحقوق الإنسان (المادة ٣١) على أن: (حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية).

ومع استمرار التجمعات الحضرية في التوسع الأفقي، تتخفف الكثافة السكانية، ويزداد الفصل بين فئات السكان العليا والمتوسطة ومنخفضة الدخل. إذ يتجه ذوي الدخل المنخفض في معظم الدول العربية إلى السكن في الأحياء غير النظامية أو العشوائية، التي تفتقر إلى الحيازة الرسمية، وتفتقر أحياناً إلى الخدمات والبنية التحتية المناسبة.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الأراضي والتخطيط فيما يلي :

- تضخم المدن الكبرى.
- انتشار الأحياء غير النظامية والعشوائية.
- تناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو العمراني.
- التشويه العمراني.
- عدم الحفاظ على المناطق التراثية والأثرية.
- ارتفاع أسعار الأراضي.
- تهالك الأحياء القديمة.
- غياب المخططات الوطنية والإقليمية في بعض الدول.

٤-٢ الإدارة والتشريعات الحضرية

يعد قصور الهياكل المؤسسية والتشريعية في العديد من الدول العربية أحد أسباب تفاقم آثار التضرر السريع غير الموجه. حيث أنه في العديد من الدول العربية هناك محدودية في التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المتعلقة بالتنمية الحضرية، وبين المستويين المركزي والمحلي. فلا تزال الجهود المبذولة لتعزيز قدرة السلطات المحلية من أجل تفعيل اللامركزية محدودة، إذ عادة ما تقوم الهيئات الفنية المركزية في الدول العربية بوضع السياسات والمخططات الحضرية، في حين يقتصر دور السلطات المحلية على تنفيذ الخطط المحلية. وغالبًا ما تفقر السلطات المحلية إلى الموارد البشرية اللازمة لتخطيط وإدارة النمو العمراني.

كما تعتمد هذه السلطات المحلية على الاعتمادات من الحكومات المركزية أو الإقليمية لتمويل استثماراتها وأنشطتها وهذا يؤدي إلى تآكل جزئي لفوائد الإدارة المحلية التشاركية. ويعد نقص البيانات الدقيقة القابلة للمقارنة عن اتجاهات التنمية الحضرية على الصعيد الإقليمي عنصراً مؤثراً يؤدي إلى محدودية الرؤية للتنمية الإقليمية، وهناك أيضاً احتياج إلى أدوات التحليل اللازمة لدعم عملية صنع القرار. كما تتمثل أحد التحديات الرئيسية في عدم تطور قوانين التخطيط والبناء لمواكبة الواقع الحضري المتغير في المنطقة العربية، والقدرات المؤسسية والموارد المالية المحدودة وقدرة السلطات المحلية على المتابعة والرقابة.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الإدارة والتشريعات الحضرية فيما يلي :

- ضعف التنسيق بين المستويات المختلفة في مجالات التنمية والتخطيط وتعدد المسؤوليات.
- ضعف الرقابة وقصور آليات التنفيذ للتشريعات.
- عدم التحديث المستمر للتشريعات.
- عدم وجود منظومة متكاملة لإدارة قطاع الإسكان والتنمية الحضرية.
- نقص المراد الحضرية والإسكانية والبيئية وصعوبة إدارة المعلومات.
- عدم مواكبة التشريعات التخطيطية للتطورات العمرانية.
- عدم تضمين مفاهيم الاستدامة في التشريعات وقوانين البناء ونظم التخطيط العمراني.
- محدودية المنهج التشاركي في التشريعات وقوانين البناء ونظم التخطيط العمراني.
- نقص الكوادر المدربة في مجالات العمران والبيئة.

٥-٢ الاستدامة البيئية العمرانية والتغيرات المناخية

حتى الآن لم تنتشر التوعية البيئية على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة العربية، مما أضعف الاستجابة للمعايير البيئية الدولية. إضافة إلى عدم كفاية التشريعات واللوائح البيئية والمعنية بحماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي في بعض الأحيان أو غياب التنفيذ في البعض الآخر. كما تواجه المنطقة العربية ندرة المياه حيث تعتبر من أقل مناطق العالم من حيث نصيب الفرد من الموارد المائية الطبيعية، مما يعني استنفاد مخزون المياه الجوفية وإمدادات المياه الارتوازية بمعدلات تنذر بالخطر، بينما ينذر ارتفاع مستوى سطح البحر بالتأثير على العديد من المدن الساحلية. كما يُتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة الناجم عن تغير المناخ إلى انخفاض هطول الأمطار مما سيزيد من تفاقم ندرة المياه وزيادة الجفاف وحالات الجفاف الشديد، مما سيؤثر سلبيًا على الإنتاج الزراعي، حيث يعتبر التحدي الرئيسي لندرة المياه والتهديدات المرتبطة بالتصحر هو انعدام الأمن الغذائي. وبالرغم من أن إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للمنطقة العربية لا يتجاوز ٤,٨٪ من إجمالي الانبعاثات العالمية، وأن الدول العربية لا تتحمل المسؤولية التاريخية لتلك الانبعاثات، إلا أنها وبالرغم من الأعباء المتزايدة وانطلاقاً من مبدأ المسؤولية المشتركة مع تباين الأعباء، تسعى الدول العربية إلى العمل على تخفيض الانبعاثات بتنوع مصادر الطاقة لديها واستخدام الطاقات المتجددة. هذه المساعي تواجه تحديات مرتبطة بحاجة الدول العربية إلى الاهتمام بأولويات أخرى مثل التنمية من خلال التوسع الصناعي، كما ان زيادة عدد السكان وتحسن مستوى المعيشة أدى إلى ارتفاع نسبة مستخدمي المركبات والذي صاحبه ضعف تفعيل استخدام النقل العام وتقدم المركبات في بعض الدول. وارتفعت معدلات استهلاك الطاقة نتيجة للنمو السكاني والاقتصادي، والتنمية الصناعية، وارتفاع مستويات المعيشة والتضرر، والذي لم يقابله توسع كاف في استخدام الطاقة النظيفة ومواد البناء المحلية والمستدامة بيئياً. إلى جانب ذلك، فقد أدى غياب النظم المتكاملة لجمع ومعالجة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي والتخلص الآمن منها في عدد من الدول العربية إلى مشاكل صحية وبيئية.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الاستدامة البيئية العمرانية والتغيرات المناخية فيما يلي :

- التصحر وندرة المياه.
- محدودية الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- قلة الاهتمام بتأثير التغيرات المناخية على المدن.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في مجال البيئة.
- عدم وجود منظومة متكاملة لجمع ومعالجة المخلفات والنفايات الصلبة.
- عدم كفاية منظومة الحد من مخاطر الكوارث.
- التلوث المائي والهوائي.
- استنزاف الموارد الطبيعية بشكل كبير.
- تفاوت الاستجابة للمعايير الدولية البيئية وعدم توطيد التقنيات الصديقة للبيئة.

الإستراتيجية العربية

للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠

٦-٢ الإنتاجية والاقتصاد الحضري

كذلك فإن الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز، وكذلك اعتمادها على استيراد الإمدادات الغذائية وسلاسل الغذاء العالمية يؤدي إلى تعرضها بسهولة للصدمات الاقتصادية طبقاً للتقلبات في الأسعار العالمية، مع تداعيات أكبر على النمو والعمالة والاستقرار الاقتصادي، وعلى البيئة، مما يؤثر على مجال الإسكان. وعلى المستوى الإقليمي، فإن التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي لا يزالان متواضعاً، وكذلك التنسيق الإقليمي فنياً ومالياً.

ويمكن تلخيص قضايا الإنتاجية والاقتصاد الحضري فيما يلي:

- عدم كفاءة استغلال الموارد المتاحة.
- ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الإناث والشباب.
- محدودية الدور التنموي للقطاع المصرفي.
- عدم التوافق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل المتاحة.
- ضعف التنوع الاقتصادي.
- نمو الاقتصاد غير الرسمي وعدم استغلاله إيجابياً.
- ضعف التجارة البينية والتكامل الاقتصادي.

وضعت بعض الدول العربية سياسات وطنية متماسكة لتعزيز القدرة التنافسية للمدن كمحركات للنمو الاقتصادي، مع التركيز على المدن الثانوية من أجل تخفيف الضغط على المدن الكبرى. حيث تعترف جميع الحكومات العربية بأهمية المدينة كعامل جذب للاستثمار ومصدر لخلق فرص العمل وتخفيض نسبة الفقراء من السكان.

كما استطاعت بعض المدن العربية تسويق إمكاناتها كوجهات للسياحة العالمية، على أساس التراث الطبيعي والثقافي، ودورها كمراكز تعليمية ومراكز للبحث العلمي أو عواصم مالية.

وتسعى مبادرات الحفاظ على التراث الثقافي إلى تعزيز الهوية الثقافية للمدن العربية، وفي نفس الوقت تعظيم إمكانات السياحة الثقافية لتوليد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

سيكون استثمار هذه الإمكانيات تعزيزاً كبيراً للقدرة التنافسية للمدن، وإسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، فإن ضعف التنظيم والإدارة في مشروعات البنية التحتية والإسكان، بالإضافة إلى الزحف العمراني، يغير وجه المدن العربية أحياناً على حساب التراث الثقافي والطبيعي.

وعلى الرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي في عدد من البلدان العربية تميل إلى تجاوز المعدل العالمي، فإن الاقتصاديات الوطنية غير متنوعة إلى حد كبير في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى تأثير ضعف الاستقرار السياسي في المنطقة وانخفاض الأمن على معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر.

فلا تزال بعض الدول العربية غير قادرة على توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من السكان، وبالتالي أصبحت فرص العمل هدفاً استراتيجياً بالنسبة لمعظم البلدان، وخاصة فرص العمل المتاحة للشباب، في حين أنه في بعض الأحيان يوجد عدم تطابق بين المؤهلات التعليمية للشباب الخريجين والفرص المتاحة في سوق العمل. بينما قد يمثل القطاع غير الرسمي أحد مصادر الموارد المحلية إذا تم استيعابه بشكل جيد في الأنظمة الرسمية، ولا تزال السلطات المحلية والحكومات المركزية غير قادرة على الحصول على الموارد ذات الصلة بالتملكات بسبب انخفاض معدلات تسجيل الملكية والمستويات العالية من اللارسمية.

١-٣ الرؤية

تعد الرؤية بمثابة إطار عمل تتبناها الدول العربية مؤسسياً وتتفاعل معها المنظمات العربية والإقليمية والدولية والهيئات ومختلف فئات المجتمع من مجتمع مدني وقطاع خاص وبما يتماشى مع حق الإنسان في التنمية المقرر بالمادة ٣٧ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وتعطي الإستراتيجية صورة المستقبل الأفضل، وتهدف إلى تطوير مدن ومستقرات بشرية متكاملة وشاملة ومستدامة، قادرة على توفير نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين، توفر فرص الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات، وتتميز بروابط قوية بين الحضر والريف، وتطبق قواعد الإدارة الرشيدة وتكون قادرة على المجابهة، تحافظ على الهوية الثقافية العربية، وتركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تبنت العديد من الدول العربية رؤى وطنية تعمل في إطارها لتطوير منظومة الإسكان وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، يجب على كل دولة أن تضع في الاعتبار ضرورة وضع الخطط والبرامج المستقبلية بما يؤكد توافق رؤيتها وإستراتيجيتها الوطنية مع الرؤية والإستراتيجية العربية من خلال بناء :

**مستقرات بشرية متكاملة و مستدامة قادرة على
المجابهة والمنافسة
و توفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي.**

٢-٣ أهمية الإستراتيجية

تغطي الإستراتيجية جميع مناطق الدول العربية، بدءاً بما تم تحقيقه من الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة، والأهداف المحددة في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتنفيذها في جميع أنحاء المنطقة العربية، مع التركيز على الهدف رقم ١١: (جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على المجابهة ومستدامة)، وغيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وتعد الإستراتيجية بمثابة حجر الزاوية في التحضر المستدام في المنطقة العربية. فإنها من ناحية، تشرع وتشجع التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الإقليمي، والاستفادة من الميزة النسبية المتوفرة في كل دولة.

ومن ناحية أخرى، فإنها تتناول محاور مختلفة من قضايا الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وكذلك تحديات الإسكان والبنية التحتية والتوسع الحضري المستدام على مستوى كل دولة. كما تعتبر الإستراتيجية مرجعية إقليمية تقدم المشورة والتوجيهات للعاملين في مجال الإسكان والإدارة الحضرية، وكذلك الحكومات الوطنية والمحلية بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لوضع خطط التنمية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الوطني مع احترام متطلبات التنمية الإقليمية وأولوياتها.

كذلك تهدف الإستراتيجية إلى إعداد الهيكل العام لقاعدة المؤشرات الحضرية والسكنية التي تتناسب مع خصوصية المنطقة العربية، وتواكب السياق الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنها تطمح للمساعدة في إعادة تقييم مبادئ ومعايير الإدارة المحلية، وتوجيهها لاتخاذ مسار اللامركزية لتطوير الإدارة الحضرية في البلدان العربية.

وتحفز الإستراتيجية تبادل الخبرات والممارسات والتعاون بين العاملين على وضع استراتيجيات وطنية فعالة، لتشجيع السياسات والممارسات المستدامة في جميع المجالات لمواجهة المشاكل التي تواجه الدول العربية. من هذه السياسات، التكامل في مجال الموارد المالية والبشرية، مجال تشييد المساكن والبنية التحتية، والعمالة الفنية، بين البلدان العربية وعلى مستوى الإقليم، عن إضفاء الطابع المؤسسي وتنظيم قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية لتكون متماشية مع مبادئ التنمية الحضرية العالمية.

٣-٣ الغايات والأهداف

تركز الإستراتيجية على إيجاد مستقرات بشرية ملائمة للمعيشة، قادرة على الاستغلال الأمثل لإمكاناتها الإنتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة لجميع سكانها، ويتطلب ذلك إدارة المدن بكفاءة من أجل المنافسة اقتصادياً ورفع مستوى المعيشة بها. وعلى الرغم من تنامي اهتمام المدن بالحفاظ على التماسك الاجتماعي وزيادة الإنتاجية داخل البلدان، إلا أن معظم المستقرات العربية لا تزال بحاجة إلى علاج أوجه القصور في البنية التحتية والإسكان واتخاذ الخطوات اللازمة نحو الإدارة الحضرية المستدامة.

وبالتالي، فإنه لا مفر من تحسين البيئة الإدارية الشاملة للتنمية الحضرية والإسكان، لتحقيق نوعية حياة أفضل وعدالة اجتماعية وخدمات للفقراء على وجه الخصوص. هذه البيئة الإدارية للتنمية الحضرية المستدامة يجب أن تعزز نوعية الحياة داخل المستقرات (البنية التحتية وتوفير السكن، وإحياء المواقع التراثية)، وإدارتها (بناء قدرات السلطات المحلية وتعزيز قاعدتها المالية) واللامركزية في التمويل (تمويل الإسكان والسلطات المحلية).

تنطبق هذه الأهداف رغم شموليتها بطريقة متفاوتة على البلدان العربية، بسبب الاختلافات الجغرافية بين البلدان، وكذلك اختلاف مستوى التنمية، مما يستتبع بالضرورة ان يقوم كل بلد بتكييف هذه الأهداف طبقاً لحاجاته وأولوياته في إطار من التعاون بين الدول.

الغاية ١

ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش.

الأهداف:

- ١- تيسير الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة.
- ٢- توفير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية.
- ٣- توفير ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق وإدارتها وتشجيع مساهمة القطاع الخاص.
- ٤- توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة ومستدامة.
- ٥- توفير شبكات المواصلات العامة الآمنة داخل المدن وفي امتداداتها.
- ٦- تحقيق مبادئ الصحة العامة في المستقرات البشرية.
- ٧- ضمان أمن وسلامة المجتمعات.

الاستراتيجيات :

- إعداد أو تحديث السياسات الوطنية للإسكان بما يضمن توفير السكن اللائق ويشمل الإسكان الميسر.
- تشجيع مبادرات القطاع الخاص وتحفيز مساهمته في إنتاج السكن المخصص للأسر محدودة ومتوسطة الدخل.
- توفير مسكن ميسر وآليات متنوعة ومبتكرة للتمويل العقاري.
- تمكين الشباب والنساء من الحصول على الأراضي والحيازات الرسمية.
- وضع السياسات الوطنية لاستغلال الوحدات السكنية المغلقة/الشاغرة.
- تطوير برامج للإسكان محدود التكلفة وتطوير برامج دعم مناسبة لإسكان الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.
- استخدام أساليب وتقنيات المباني الخضراء والمستدامة، مع تشجيع استخدام مواد البناء المحلية.
- مراجعه منظومة أو رفع كفاءة الخدمة التعليمية المقدمة والقضاء على أو خفض الأمية.
- مراجعه منظومة أو رفع كفاءة الخدمة الصحية وتوسيع قاعدة الاستفادة منها لتشمل جميع فئات المجتمع.
- اعداد الخطط والحملات الوطنية لمواجهة الأمراض المتوطنة (فيروس سي -الالتهاب الكبدي - الملاريا - ..الخ).
- تحسين خدمات الصرف الصحي في المدن.
- وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق الأمن في المدن.
- وضع سياسات للنقل والمرور، وتوفير شبكات النقل العام لتحقيق الاستدامة في المدن.
- تحسين نظم إدارة النفايات.

الغاية ٢ :

ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية

الأهداف:

- ٨- تحقيق التنمية المتوازنة بين الحضر والريف.
- ٩- تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية، (بما فيها الفئات الضعيفة مع التركيز على المرأة والشباب، والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة).
- ١٠- إدارة بيانات عمليات الهجرة والنزوح واللجوء لتفادي الضغوط على المدن ومواردها المتاحة.

الاستراتيجيات:

- زيادة الدعم ورفع كفاءة الخدمات في الريف للحد من الهجرة إلى المدن.
- توفير فرص عمل خارج المدن الكبرى للحد من الهجرة.
- دعم جهود الحكومات العربية في عمليات التمكين لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التنمية وإدارتها.
- إتباع سياسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين والاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني.
- الاهتمام بالريف في السياسات الوطنية للعمران.
- وضع خريطة وطنية للتمهيش الاجتماعي وقابلية التضرر الحضرية بهدف استدراك المناطق الحضرية ذات الصلة.

الغاية ٣:

تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية

الأهداف:

- ١١- تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي للوطن العربي إقليمياً ودولياً.
- ١٢- استغلال المناطق غير المأهولة في التنمية.
- ١٣- تحقيق التوازن في التراتب الهرمي للمستقرات البشرية على المستويات الوطنية.
- ١٤- الحد من انتشار العشوائيات وتطوير الموجود منها.
- ١٥- تطوير المجاورات والأحياء طبقاً لمعايير العمران المستدام.
- ١٦- الاهتمام بتوفير الفراغات العامة المفتوحة الآمنة، ووضع معايير تخطيطية وتصميمية لها.
- ١٧- تطوير المخططات الشمولية للمدن بما يحقق متطلبات النمو الأخضر وجودة الحياة.

الاستراتيجيات:

- وضع سياسات وطنية لتنمية المدن والأقاليم والتعامل مع الأراضي.
- تحفيز توفير الأراضي ذات المرافق لكافة الفئات وربطها بالمخططات وفرص العمل.
- دعم وتنفيذ برامج الارتقاء بالعشوائيات في المدن بالمنهج التشاركي.
- وضع مخططات للمدن المتوسطة والصغيرة والقرى بالمنهج التشاركي .
- وضع خطط للتوسع العمراني ورفع الكثافات في الامتدادات المخططة.
- إعادة تنظيم الأراضي لإتاحة توسع المدن، وتطوير المناطق السكنية.
- تحديد آليات لتنفيذ المخططات.
- ربط التخطيط المركزي بالتنفيذ المحلي بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.
- ربط آليات التمويل بالمخططات الإستراتيجية المكانية.
- زيادة الفراغات العامة والمفتوحة في المدن القائمة والجديدة.

الغاية ٤:

تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية

الأهداف:

- ١٨- توفير وإدارة المعلومات.
- ١٩- توفير تشريعات وهياكل تنظيمية ونظم داعمة لمؤسسات الإسكان والتنمية الحضرية.
- ٢٠- التعاون الفعال والتنسيق بين مستويات الإدارة وتحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية.
- ٢١- تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية حسب الاقتضاء.
- ٢٢- بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية، لتوفير الكوادر البشرية القادرة على التنفيذ والمتابعة.

الاستراتيجيات:

- استكمال منظومة المرصد الوطنية وإنشاء مرصد عربي للإسكان والتنمية الحضرية لدعم إدارة المعلومات.
- دعم القدرات الفنية والتقنية لدى السلطات المحلية من خلال تبادل الخبرات في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية.
- إنشاء منظومة متكاملة لبناء القدرات والتنمية البشرية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية على المستويات المحلية والوطنية وعلى المستوى العربي.
- تعزيز تنمية الإيرادات المحلية واستقلال الإدارة المالية المحلية.
- استكمال منظومة الأكواد ونظم القياس المرتبطة بالمرمان.
- مراجعة وتحديث وتقييم القوانين والتشريعات ونظم التخطيط والهياكل التنظيمية.
- إدارة الأراضي في كامل نطاقات المدن لتحقيق توزيع أفضل للخدمات واستعمال أكثر كفاءة للأراضي.
- تدريب المهنيين على تقنيات البناء المستدام والموفر للطاقة.
- توفير إطار تشريعي ومؤسسي لتطوير ودعم عمليات اتخاذ القرار.
- تنسيق دعم الجهات المانحة للمشروعات والمبادرات ذات الأولوية الإستراتيجية.
- دعم مهام الجمعيات والمؤسسات العربية المهنية والتي تعنى بالبحث العلمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، لتبادل الخبرات والمهارات بين الدول العربية.
- متابعة تحقيق التقدم في مؤشر ازدهار المدن.
- تطوير مناهج التعليم الفني والجامعي فيما يتعلق بالمرمان وما يواكب التطورات في تكنولوجيا البناء المستدام.

الغاية ٥:

تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية

الأهداف:

- ٢٣- استخدام التقنيات الملائمة التي تحافظ على البيئة وفق المعايير الدولية.
- ٢٤- التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة.
- ٢٥- تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة البيئية للممران، حسب الاقتضاء.
- ٢٦- وضع خطط الطوارئ لمجابهة الكوارث، وتقليل المخاطر البيئية العمرانية والتأهب لها.

الاستراتيجيات:

- التوعية بالقضايا البيئية وتأثيرات التغيرات المناخية على المجتمعات العمرانية، خاصة في قطاع البناء.
- دعم مشروعات رفع كفاءة المباني في استخدام الطاقة من خلال مشاركة القطاع الخاص.
- إعطاء الأولوية لإنقاذ المجتمعات والمباني المعرضة للمخاطر (مخزات سيول - فيضانات - انهيارات أرضية... الخ).
- وضع خطط التوعية والالتزام بفصل المخلفات الصلبة كمرحلة أولى في منظومة إعادة الاستخدام والتدوير.
- تقييم وترسيم المخاطر البيئية العمرانية ووضع خطط التأهب للمخاطر العمرانية.
- رفع كفاءة الاستجابة للمخاطر العمرانية.
- زيادة الاعتماد على المواصلات العامة الصديقة للبيئة.
- ابتكار مداخل جديدة لتحسين إدارة المخلفات الصلبة في المدن.
- توفير قوانين ولوائح حول التنوع البيولوجي.
- توفير إطار مؤسسي وتشريعي لإدارة مخاطر الكوارث وميزانية للحد منها.
- تفعيل خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ المقررة في ٢٠١٢.
- تفعيل الإستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدام المقررة في عام ٢٠٠٩ (فيما يتعلق بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).
- تفعيل الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث المقررة في القمة العربية ببغداد عام ٢٠١٢ (فيما يتعلق بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).

الغاية ٦ :

تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي

الأهداف:

- ٢٧- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة متكاملة وطنياً وإقليمياً.
- ٢٨- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية.
- ٢٩- دعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير لدعم الإنتاجية.
- ٣٠- توفير فرص العمل والحد من البطالة.
- ٣١- الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الأخضر في تعزيز الإنتاجية.
- ٣٢- تمكين جميع فئات المجتمع المحلي من تحسين اقتصادياته وسبل معيشته.
- ٣٣- تحسين التمويل المحلي للسلطات المحلية، وتحويل الأصول المجمدة إلى محركات اقتصادية.
- ٣٤- جعل المدن أكثر جاذبية وإنتاجاً، لتحقيق مرتبة متقدمة في مؤشر الترتيب التنافسي للمدن. (Global City Index)
- ٣٥- تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في الدول العربية.

الاستراتيجيات:

- تشجيع تنوع الاقتصاد المحلي.
- إعداد استراتيجيات وسياسات ومبادرات الاقتصاد الأخضر.
- تيسير التخصيص الفعال للموارد الوطنية المحدودة على أساس الأولويات.
- توفير تشريعات وتيسيرات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية.
- توفير وتبادل فرص للباحثين والمبتكرين لتطبيق مخرجات البحث العلمي على مستوى الدول العربية.
- تشجيع الاستثمار المسؤول مجتمعياً وبيئياً، ووضع لوائح وسياسات تضمن استدامة الاستثمار.
- حصر وتصنيف الموارد على المستوى الوطني لتوظيفها على المستوى الإقليمي.
- التوفيق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل على المستويات الوطنية والإقليمية.
- ربط التنمية العمرانية بالاستراتيجيات الاقتصادية لكل دولة.
- الدخول في النظام العالمي كشبكة متكاملة للتنمية وجذب استثمارات لتنشيط التنمية بالعالم العربي.

٤ آليات التنفيذ

تتولى كل دولة طبقاً لخصوصيتها إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ الإستراتيجية من خلال نهج تشاركي، بحيث يتم اقتراح أفكار المشاريع أو البرامج في إحدى المؤسسات التالية أو بالتعاون فيما بينها: الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة داخل الدولة، المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، واللجنة الفنية الاستشارية الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية. ويتم مناقشة الخطة الوطنية والموافقة عليها من قبل الوزارات والمؤسسات الوطنية - والتي يتم إنشاءها - المعنية بتنفيذ الإستراتيجية وفقاً لخصوصية كل بلد. ويتم تشجيع المؤتمرات والفعاليات الوطنية لدعم الأساليب المبتكرة لربط الاستراتيجيات الوطنية والإستراتيجية العربية.

٢-٤ الآليات الإقليمية

يتولى مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لتفعيل الآليات الاستشارية المناسبة ومن الممكن أن تشمل: أولاً: تشكيل لجنة عليا لتوجيه ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية برئاسة الأمين العام للجامعة وعضوية أعضاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بالإضافة إلى رؤساء منظمات العمل العربي المشترك ذات العلاقة بتنفيذ الإستراتيجية. وتتركز مهام اللجنة بتوجيه ومتابعة التنفيذ. ويقترح أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاً سنوياً واحداً.

ثانياً: تشكيل لجنة فنية استشارية إقليمية برئاسة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وعضوية مسؤولين على أعلى مستوى من وزارات الإسكان والتعمير بالدول العربية أعضاء الجامعة ومكتب موندل الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية، وتكون مهمة اللجنة بشكل أساسي مناقشة أفكار المشاريع الإقليمية المقترحة واعتماد المشاريع والخطط على مستوى الدول العربية مجتمعة. وتتولى اللجنة كذلك متابعة العمل وتقديم التوصيات والمقترحات للجهات ذات العلاقة. تعقد هذه اللجنة اجتماعاً نصف سنوي (يفضل أن يسبق اجتماعات اللجنة العليا).

ثالثاً: إنشاء وحدة فنية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية والعمل كسكرتارية للجنة العليا واللجنة الفنية الاستشارية على أن تكون مرجعيتها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

تغطي الإستراتيجية مدى زمني يبلغ خمسة عشر عاماً حتى نهاية عام ٢٠٣٠، وتعتبر الإستراتيجية وثيقة استرشادية للحكومات الوطنية نحو مستقرات بشرية أكثر شمولية وتكاملاً واستدامة في المنطقة العربية، ويتم مواضعها في ضوء توصيات مؤتمر الموندل الثالث، والذي يتضمن نتائج مفاوضات أجندة التنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠، فضلاً عن توصيات أهداف التنمية المستدامة كتوصيات لأجندة حضرية جديدة للمنطقة العربية. وسوف يتم مراجعة الإستراتيجية دورياً بعد مدة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات، لتقييم ما تم انجازه من الأهداف والغايات المتوقعة. وتتوافق الإستراتيجية مع الإطار العربي للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، المقرر من القمة العربية في عام ٢٠١٢ في بغداد.

تشمل آليات تنفيذ الإستراتيجية المستويين الإقليمي والوطني. حيث تستهدف الآليات الإقليمية التنسيق والحوار والتكامل بين جميع الدول العربية، في حين تستهدف الآليات الوطنية قضايا كل دولة طبقاً لخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وعلى الدول العربية (بتشجيع من جامعة الدول العربية) بذل جهود كبيرة لإعداد استراتيجيات للإسكان والتنمية الحضرية مع وضع الإستراتيجية العربية كدليل إرشادي وإطار للتعاون. وتقوم كل دولة بوضع خطة عمل لتفعيل الإستراتيجية، وتحديد الأولويات واقتراح آليات التنفيذ والتقييم والمتابعة بما يتواءم مع معطياتها. مما يمهد الطريق نحو الموندل الثالث والتمثيل المتكامل للمنطقة العربية، وتقوم جامعة الدول العربية مع موندل الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني وتيسير تبادل الآراء الوطنية والأفكار والخبرات المتعلقة بآليات التنفيذ ومؤشراتها.

١-٤ الآليات الوطنية

تلعب الحكومات الوطنية دوراً هاماً في تبنى أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتنفيذ الأهداف والغايات الخاصة بالإستراتيجية. كذلك تتحمل الإدارات المحلية مسؤوليات، إما مباشرة أو مشتركة مع الحكومات الوطنية أو في شراكة مع المجتمعات والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وكذلك مقدمي الخدمات في المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

٣-٤ آليات مشاركة موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية

بناءً على المهام الموكلة لموئل الأمم المتحدة والتي من بينها تلك المتضمنة في الخطة الإستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٩، فإن المكتب الإقليمي للدول العربية لموئل الأمم المتحدة هو الشريك الرئيسي للدول العربية في تطبيق هذه الإستراتيجية، ويتم تنفيذها أيضاً بالتعاون مع جميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والمهتمة بالإسكان والتنمية الحضرية. ويستجيب موئل الأمم المتحدة للأوضاع المتعلقة بكل بلد، ويقدم الدعم الفني في مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية، وكذلك يقوم بناءً على طلب الدولة بالمساهمة في:

- المساعدة في وضع السياسات ودعم تنفيذها بغرض خلق سياسات تمكينية مترابطة للفرص الاقتصادية والإسكان والحياسة الرسمية للأراضي وتوفير الخدمات الأساسية.
- تشجيع تبادل المعلومات والمعرفة وبناء القدرات على جميع المستويات، لتعزيز التدخلات الإقليمية والوطنية والمحلية في الإدارة الحضرية، وتقوية سبل التعاون بين هذه المستويات.
- مساندة تنفيذ السياسات المستحدثة لتيسير العملية المتشابكة الخاصة بوضع السياسات وبناء القدرات ووضع منهجية التنفيذ التي تضمن تماسكها وتآزرها.

٤-٤ الخطوة التالية

إن هذه الإستراتيجية هي وثيقة استرشادية للدول الأعضاء، وسيتم تحديثها ومواءمتها حسب الاقتضاء، يلي هذه الإستراتيجية إعداد مخطط تنفيذي تفصيلي لها واقتراح مؤشرات القياس لمتابعه تنفيذها.

رابعاً: إنشاء مرصد إقليمي عربي للإسكان والتنمية الحضرية تحت إشراف مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبالتشاور مع الحكومات الوطنية، يتولى في المرحلة الأولى دعم استكمال منظومة المراسد الوطنية في الدول العربية وبعد ذلك يتولى مسؤولية تحديد وتجميع وتنسيق المعلومات المطلوبة من المراسد الوطنية لمتابعة ودعم مدى التقدم في تحقيق الأهداف من خلال مجموعة من المؤشرات المتفق عليها، ومن مهامه القيام بوضع إطار للرصد والتقييم لتنفيذ الإستراتيجية، بالتعاون الوثيق مع كافة الشركاء، وكذلك المؤسسات الإقليمية العاملة في مجال تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية. ويشمل هذا منظمة المدن العربية (ATO)، والمعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)، والمرصد الحضري للمدن العربية (ATUO) وغيرها من الكيانات ذات الصلة. كما يقوم المرصد بمتابعة التقدم المحرز في المؤشرات وتقديم التحليلات والدعم لصناع القرار، وتقديم كل دولة تقريراً سنوياً إلى المرصد الإقليمي، ليتم البناء عليها لإعداد تقرير إقليمي عربي.

خامساً: تقوم الدول (الوزارات المعنية) بتسمية جهات محددة للإشراف على متابعة العمل في الإستراتيجية، وتتولى أيضاً مهمة التنسيق والمتابعة على المستوى الوطني والقومي وبشكل خاص مع اللجنة الفنية الاستشارية ووحدة الإستراتيجية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. في حين تقوم المؤسسات والمنظمات وغيرهم من شركاء التنفيذ بتسمية موظفي اتصال للتنسيق والمتابعة.

سادساً: نظراً لتشابه القضايا في المنطقة، فإنه من المتوقع تشكيل مجموعات تبادل المداخل والمنهجيات والتشريعات والاقتراحات بشأن الهياكل المؤسسية، بالإضافة إلى التعاون في تنفيذ الإجراءات المشتركة بحيث تحدد كل مجموعة طرق تبادل المعلومات ودورة هياكل الاجتماعات.

سابعاً: يباشر المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية عمله في عام ٢٠١٥ تحت رعاية جامعة الدول العربية. ويضم وزراء من كل دولة من الدول الأعضاء مختصون بالعمل في مجال العمران والتنمية المستدامة، وسوف يجتمع مرة كل سنتين. حيث سيعرض مدى التقدم في مؤشرات الإستراتيجية في المنتديات، وتعد الاجتماعات الجانبية لمجموعات التفكير في سبل التقدم ودعم العمل المستقبلي.

الإستراتيجية العربية

للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠

٥ ملحق - فريق العمل

المنظمات	برنامج الأمم المتحدة للمستقرات البشرية - المكتب الإقليمي للدول العربية
	الدكتورة / سحر عطية - أستاذة التصميم والتخطيط العمراني ورئيس قسم الهندسة المعمارية كلية الهندسة جامعة القاهرة. الأستاذة / رانية هدية - مدير برنامج مصر للهابيئات. السيد / ديفيد أوبري - مئول الأمم المتحدة المكتب الإقليمي للدول العربية. السيدة / كاتيا شيفر - مئول الأمم المتحدة المكتب الإقليمي للدول العربية. السيدة / جواتا ريكارت - مئول الأمم المتحدة المكتب الإقليمي للدول العربية. الدكتور / احمد شلبي - أستاذ التنمية العمرانية قسم الهندسة المعمارية كلية الهندسة جامعة القاهرة. المهندسة / هبة عمار - مدرس مساعد كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة المهندس / بيتر عادل - معيد بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب	الأستاذة / شهيرة حسن وهي - نائب مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة. السيد / وليد السيد العربي - مسئول ملف الإسكان و التنمية الحضرية إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة. السيدة / إيناس عبد العظيم مصطفى - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة.

جمهورية العراق	المهندس/ إستيرق إبراهيم الشوك - الوكيل الأقدم لوزارة الأعمار والإسكان (رئيساً للجنة الفنية لصياغة الإستراتيجية). السيد/ سمير إبراهيم بشقه - مدير عام الدائرة الفنية بالوزارة.
المملكة الأردنية الهاشمية	المهندس/ سليمان الحسانات - مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	السيد / عمر بلحاج عيسى - المدير العام للبناء ووسائل الانجاز بوزارة السكن والعمران والمدينة. السيدة/ جليوط مهدية - مكلفة بالدراسات والتلخيص ديوان السيد الوزير وزارة السكن والعمران والمدينة.
المملكة العربية السعودية	المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار - مدير عام التعاون الدولي وزارة الإسكان.
جمهورية السودان	المهندس/ سبيل عبد الرسول اسحق - الأمين العام للمجلس القومي للتنمية العمرانية.
دولة ليبيا	المهندس/ علي عبد الحفيظ ابخيرى - وكيل لوزارة الإسكان والمرافق. المهندس/ عبد الحفيظ ابو سيف المودي - أمين لجنة إدارة مصلحة التخطيط العمراني. المهندس/ إبراهيم بشير الزين - مدير مكتب شؤون وزارة الإسكان والمرافق.
جمهورية مصر العربية	المهندس/ حسين الجبالي - مستشار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. الدكتورة المهندسة / فهيمة الشاهد - رئيس الإدارة المركزية للمراكز الإقليمية التخطيطية الهيئة العامة للتخطيط العمراني. المهندسة / ريهام أحمد محمد بكر إبراهيم - منسق الاتصال بين وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ومجلس وزارة الإسكان والتعمير العرب.

